الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية

The French Security Policy Toward the Area of the African Coast between Rupture and Continuity

[أ] أ.مزارة زهيرة ، [ب] د. ميلود عامر حاج
[أ] طالبة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف- zahiramuh@hotmail.com
[ب] أستاذ محاضر (أ)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر العاصمة-

ملخص

في ظل التنافس الدولي في القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، سعت الدول الكبرى خاصة فرنسا إلى إعادة بناء علاقتها مع دول المنطقة للحفاظ على مكانتها ونفوذها في مستعمراتها السابقة وذلك بالاعتماد على آليات جديدة ومتجسدة في دعم التنمية في المنطقة باعتبارها الوسيلة السلمية لحل الأزمات المستعصية وتحقيق السلم في المنطقة،وهذا ما يقودنا إلى طرح الأسئلة التالية: إلى أي مدى ساهم التدخل العسكري الفرنسي في معالجة المشاكل الأمنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي؟، وهل فعلا تمكنت فرنسامن خلال تدخلها العسكري في معظم دول الساحل الإفريقي من تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة أم ساهمت تحطيم البنية التحتية لدولة الإفريقية ؟

الكلمات الدالة :الاستقرار الأمني، السياسة الأمنية ،الفرنك الإفريقي، الدور الفرنسي.

Abstract

In the international competition in the African continent in general and the African coast, in particular, the major Powers sought for France to rebuild its relations with the countries of the region to maintain its status and influence in former colonies by relying on new mechanisms of in support of development in the region as a peaceful means to solve the intractable crises and achieve peace in the region.This leads us to ask the following questions:What is France's role in addressing the security and political problems in the Sahel ? Has France, through its military intervention in most Sahelian countries, achieved security in the region or contributed to the destruction of the infrastructure of the African nation?

Keywords:*Security Stability, Security Policy, the CFA franc,French role.*

مقدمة

يرى أغلب الباحثين والمحللين في الشؤون الإفريقية بأن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا ثابتة منذ حقبة الاستعمار التي عرفتها معظم الدول الإفريقية ، القائمة على حماية مصالحها وتعزيز نفوذها وعزل منافسيها (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين) عن طريق بإبرام اتفاقيات الشراكة مع الدول الإفريقية خاصة دول الساحل ، كماتمكنت فرنسا من بلوغ مرتبة متميزة في علاقاتها بدول المنطقة نتيجة لسياستها المحكمة في شتى المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية و ذلك بتقديم المساعدات المالية للدول الساحل الإفريقية مقابل التزام النخب الحاكمة بالمباشرة بعملية التغيير في طبيعة أنظمة حكمهم وانتهاج النهج الديمقراطي لمواكبة التغيرات الدولية.

وهذا ما سيقودنا إلى طرح الأسئلة التالية : ما طبيعة العلاقة الفرنسية بالدول الإفريقية عامة والساحل الإفريقي خاصة؟، ومدى نجاح السياسة الأمنية الفرنسية في إدارة الأزمات في المنطقة؟.

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة من خلال الخطة التالية :

المبحث الأول: العلاقة الفرنسية الإفريقية من المنظور السياسي والثقافي

سنحاول في هذا المبحث دراسة طبيعة وجوهر السياسة الفرنسية الحالية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، إذا كانت سياسة فرنسا الإفريقية حقا انتقلت من الاستعمار التقليدي المباشر إلى نوع من الاستعمار الجديد الذي يتميز بالعلاقات الحميمة وشبه الأسرية بين النخب الفرنسية و الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

أولا: الحفاظ على الحكم الفرنسي من الاستقلال إلى 1990

إن إنهاء الاستعمار ومنح الاستقلال لمعظم دول غرب إفريقيا الفرنسية جاء بناء على إرادة الحكومة الفرنسية وليس بقرار من المواطنين الأفارقة [1].

نلتمس ذلك من خلال الرسالة التي وجهها الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى نظيره ليون إمبا رئيس الوزراء الغابوني تضمنت مذكرة "نحن نعطي استقلال الدولة بشرط أن تتعهد باحترام اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين (الغابون، فرنسا).

ويتضح لنا أن فرنسا ليست مستعدة لخسارة نفوذها في إفريقيا خاصة دول غرب إفريقيا، لذلك فرضت على مستعمراتها السابقة إبرام اتفاقيات التعاون في مختلف الميادين (الأمن، العملة،المساعدات التنموية،و التعاون الثقافي والسياسي)بما يضمن لها الاستمرارية وحفاظا على مصالحها الحيوية في المنطقة [2].

أ. العلاقات الفرنسية الأفريقية

قبل دراسة وتحليل سياسة فرنسا تجاه إفريقيا خاصة منطقة الساحل الإفريقي لابد أولا من توضيح ما المقصود بالإستراتيجية francafrique(فرنسا – إفريقيا) والمعروف بأنها سياسية "جاك فوكار"، و يطلق عليه في كتُب التاريخ الفرنسي باسم "سيد أفريقيا في الأليزيه". فقد فرضت باريس هذهالإستراتيجيةعلى الدول الإفريقية المستعمرة سابقا واعتبرتها النخبة السياسية الإفريقية الوطنية بأنها "إستراتيجية مُصغرة لاستغلال الدول الأفريقية"، أما من وجهة نظر فرنسا فتعتبرها شبكة تعاون بين باريس ومستعمراتها القديمة في إفريقيا، ولكن ما أدركه المواطن الأفريقي بعد ذلك من تطبيق تلك الإستراتيجية أن باريس تهدف من وراء هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي :

- ضمان وصول الموارد الأفريقية الحيوية مثل اليورانيوم، والنفط، والماس.
- توسع القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا.
- إجهاض أفريقيا من المناضلين الوطنيين، وذلك بدعم الأنظمة الأفريقية التي تقف حجر عثرة أمام التوسع الشيوعي [3].
- تعزيز الفجوة بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في منطقة غرب إفريقيا [4].

يمكن القول أن هذه الإستراتيجية تمكنت من تعزيز نفوذ فرنسا في منطقة غرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة منذ بداية الستينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي ،يعتبر رئيس ساحل العاج فيليكس هوفويت بوانيي من بين الشخصيات التي ساهمت في نجاح و تنفيذ إستراتيجية فرنسا-إفريقيا.

بالرغم من أن معظم الدول الإفريقية نالت استقلالها في مطلع الستينيات ، إلا أن بعض النخب الإفريقية حافظت على العلاقات السياسية التي كانت تربطها مع الدولة الفرنسية وعلى وجه الخصوص الساحل العاج والسنغال.

فالاهتمام الفرنسي بدولة ساحل العاج وجعلها نموذج اللإستقرار السياسي في غرب أفريقيا ، بما يضمن إعادة فرنسا بقوة إلى مختلف المناطق الأفريقية وبدرجة أولى المستعمرات السابقة، وإذا كانت ساحل العاج موطناً تقليدياً للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي ، فإن أي اضطراب سياسي أو أزمة مسلحة فيها يهدد بالدرجة الأولى المصالح الفرنسية، علما أن ساحل العاج تعتبر الشريك الأول لفرنسا في أفريقيا في المجالات الاقتصادية ، السياسية ،الاجتماعية [5].

يعتبر فيليكيس هوفيت بواني أول رئيس لجمهورية ساحل العاج في الفترة الممتدة ما بين 1960الى 1993، وكان من بين الشخصيات السياسية التي تربطها علاقة صداقة مع النخب الفرنسية [6]. وكانت ساحل العاج حليف رئيسي لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي ، إذ كانت حريصة على حماية المصالح الفرنسية خاصة في غرب إفريقيا وعزل منافسيها، ويتضح ذلكمنخلال الدورالذي قام به "فيليكيس بواني" في تأجيج التوترات السياسية في إقليم بيافرا في نيجيريا، واستغلت باريس هذه الفرصة لإضعاف المستعمرة البريطانية السابقة، فقامت فرنسا بدعم المتمردين المطالبين بالانفصال عن الدولة الأم، وعندما تمكنت الدولة النيجرية من احتواء حركة التمرد واسترجاع الاستقرار في جنوب شرق البلاد، عاد قائد التمرد "أوجوكو" إلى منفاه في ساحل العاج.

وبالمقابل تمكنت المخابرات الفرنسية بالتعاون مع "فيليكس بواني" بدعم المُعارض "جان كلود" الذي كان لاجئاً في ساحل العاج لتنظيم صفوف المُعارضة ضد نظام"توماس سانكارا" في بركينافسو ، خاصة أن باريس ترى بأن تحريك الخصم في أبيدجان أسهل وأقل خطراً من تحريكه في باريس، ونجحت إستراتيجيةfrancafrique بالتخلص من المُناضل "توماس

سانكارا"[7].

وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد واقع سياسة فرنسا –إفريقيا كالأتي :

- تبادل الخبرات بين فرنسا و مستعمراتها السابقة خاصة في المجال السياسي والثقافي.

- تعزيز علاقة التعاون في إطار الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا ودول جنوب الصحراء الكبرى.

-اقتناع الدول الإفريقية بالدور القيادي لفرنسا في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية .

إلى أن الواقع اثبت العكس حيث تعرضت السياسة الفرنسية للانتقادات من قبل الخبراء السياسيين خاصة بعد فشل فرنسا في احتواء أزمة روندا التي اندلعت 1990، حيث قدمت فرنسا الدعم العسكري والسياسي للحكومة الرواندية ، وهناك بعض المحللين السياسيين يتهمون فرنسا بتورطها في التطهير العرقي بروندا [8].

شهد المجتمع الدولي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي موجة من التحول الديمقراطي التي مست دول المعسكر الشيوعي، ولم يكن أمام فرنسا خيار آخر سوى دعم وإجبار الدول الإفريقية من مواكبة التغيرات وانتهاج النهج الديمقراطي والتحول من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية واتضح موقف فرنسا من طبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا من خلال القمة الفرنسية الإفريقية لعام 1990، إذ صرحت فرنسا بدعم نظام الليبرالية والديمقراطية القائم على التعددية الحزبية وإدخال الإصلاحات السياسية في البلدان الأفريقية ، فرغم أن ترسيخ المبادئ الديمقراطية تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الفرنسيةفي الدول المستعمرة السابقة، ووفقا للعقيدة السياسية الفرنسية القائمة على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان الأفريقية ومنع تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية للأنظمة الفاسدة في أفريقيا. إلا أن الواقع اثبت العكس بمواصلة فرنسا دعم الأنظمة الاستبدادية والقادة الفاسدين في أفريقيا لحماية مصالحها في المنطقة والحفاظ على نفوذها وعزل منافسها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية [9].

ب- القمة فرنسا – أفريقيا

هي مبادرة قامت بها الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية وتم اقتراحها من قبل الرئيس النيجيري ديوري حماني عام 1970، و على اثر هذه المبادرة قال جاك فوكار الأمين العام لقصر الاليزيه للشؤون الإفريقية أن العلاقة بين فرنسا وإفريقيا ستشهد تغيير وان هناك العديد من الاجتماعات المشتركة بين الإدارات، لإرساء الديمقراطية و إسقاط الأنظمة الاستبدادية والإيديولوجية الشيوعية فأصبحت الديمقراطية تدريجيا جزءا من المرجعية السياسية لا سيما أنه تعتبر أساسا في التنمية الاقتصادية.

وخلال القمة الفرنسية الإفريقية عام 1990، أعلن الرئيس ميتران أن فرنسا ستكثفجميع جهودها للمساهمة في دعم الحرية وحقوق الشعوب، من خلال تقديم مساعدات للدول الأفريقية التي تسير نحو النهج الديمقراطي.وتتبنى المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في دساتيرها و المتمثلة أساسا في النظام التمثيلي والانتخابات الحرة، ونظام تعدد الأحزاب وحرية الصحافة، واستقلال القضاء و الفصل بين السلطات، وعلاوة على ذلك فإن أوروبا تسعى لنشر نموذجها السياسي والمجتمعي في القارة.

فمن الصعب نقل النموذج من بيئة إلى بيئة اجتماعية أخرى مما يفسر صعوبة نجاح النموذج الديمقراطي في المجتمعاتالإفريقية هيالأزمات التي تشهدها القارة بدءا من أزمة بناء دولة حديثة، بالإضافة إلى عقلية المجتمع الإفريقي وعاداته و ثقافاته المغايرة تماما للفرد الأوروبي، كما ان النخب الحاكمة في إفريقيا تسعى لتحقيق الاستقرار الأمني الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية وهي التي تحظى بالأولوية عند صناع القرار الأفارقة.لذلك تعمل فرنسا على تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام[10].

أما من الجانب الثقافيحاولت فرنساغرس القيم والعادات واللغة الفرنسية في مستعمراتها السابقة الناطقة باللغة الفرنسية من خلال إنشاء الجمعيات والمؤسسات وتضطلع الفرنكوفونية بنشاطاتها لتحقيق الأهداف المشتركة للشعوب الناطقة بالفرنسية وتعتبر اللغة الفرنسية أساس الفرنكوفونية الدولية و أداة الاتصال بين الثقافات المتباينة واللغات المحلية المختلفة .

بدأ إرهاص الفرنكوفونية الدولية إبان اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960م : ليوبولد سيدار سنجور (السنغال) والحبيب بورقيبة (تونس) وهماني ديوري (النيجر) لاستخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية والتقارب بين الشعوب من خلال حوار متواصل بين الثقافات عن طريق المنظمة الدولية الفرنكوفونية التيتم تأسيسها في مارس 1970، و الهدف من إنشاء هذه المنظمة احترام التنوع الثقافي و اللغوي وزيادة التعاون الفني والتبادل الثقافي و تعزيز اللغة الفرنسية والسلام و التنمية المستدامة في المستعمرات الفرنسية السابقة خاصة الغرب الإفريقي .

وتشرف المنظمة على عدة هيئات من بينها:

-وكالة التعاون الثقافي والتقني(الإنجاز والإبداع) التي تأسست عام 1970 تضم واحد وعشرين الدولة ، بما في ذلك أفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى.

- مركز أنشطة القراءة والثقافة (C.L.A.C.) انشأ سنة 1986 وتكمن وظيفته في تقديم وتزويد شعوب المناطق الريفية والأحياء المحرومة بالكتب ،وعلاوة على ذلك تم تنظيم المسرح الأول للفنون الإفريقية (MASA) في أبيدجان (ساحل العاج)

عام 1993، وهو برنامج يهدف لدعم الفنانين وفتح منافسة بين المبدعين في مجال الفنون المسرحية و رواية القصص والمسرح والرقص والموسيقى.

تعتبر القمة الفرنكوفونيةمنبين المؤسسات التابعة للوكالة الفرنكوفونية التي تم تأسيسها عام 1986، بمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية وتضم رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية ، ويمكن تلخيص أهداف هذه المؤسسة في ثلاثة عناصر رئيسية للتعاون متعدد الأطراف: -تحقيق التنمية في مختلف المجالات (الصناعات ، الثقافة والاتصال، التطور التكنولوجي إلى جانب البحوث العلمية) [12].

تعتبر فرنسا ممول أساسي للمنظمة بنسبة 40 بالمئة من إجمالي الميزانية، وممول لكافة المبادرات الجامعية والبحوث العلمية ،وسعت المنظمة الدولية الفرانكفونية نشاطها لتشمل أيضا الدفاع عن الديمقراطية وتصبح الوسيط السياسي في حل الأزمات الإفريقية، لا سيما في ظل رئاسة الرئيس السنغالي السابق عبدو ضيوف. ولكن مع زيادة الانقلابات العسكرية وانفجار الأزمات غير الدولاتية وانتهاك حقوق الإنسان في معظم دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وإفريقيا عامة، ونظرا لتعقيد الأزمة وتعدد أطراف النزاع خاصة في غرب إفريقيا، تصاعدت الأصوات داخل البلدان الإفريقية التي تطالب المنظمة الدولية للفرانكفونية للعودة إلى نشاطها الأصلي، وتشجيع الفنون والعلوم الإنسانية داخل الدول الناطقة بالفرنسية[13].

يمكن القول أن السياسة الثقافية الفرنسية تجاه القارة الإفريقية هو المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به من باقي الدول الغربية بسبب خبرتها التاريخية بتعاملها مع القضايا الأمنية والسياسيةفيالمنطقة ، فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية ، تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الانغلوفونية وعليه فإن فرنسا تهدف من خلال هذه الآلية إلى تحويل الفرنكوفونية من مجرد مجتمع ثقافي إلى حركة سياسية و محاولة تحقيق أو بالأحرى تعميق أمنها الثقافي في مستعمراتها التقليدية[14].

إن العلاقات الفرنسية الأفريقية تمت إدارتها بنجاح من قبل فرنسا وذلك لحماية مصالحها الإستراتيجية الرئيسية في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، كما تمكنت إفريقيا من حفاظ على استقرار العمالة ولكن سرعان ما تم تخفيض قيمة فرنك الإفريقي بعد وفاة رئيس ساحل العاج بنسبة 50 بالمئة في 12 يناير 1994 التي تعتبر نقطة التحول في العلاقات الفرنسية الإفريقية، فيرى بعض المحللين السياسيين أن بعد موت جاك فوكار و هوفويت بوانيي تم فك الارتباط بين فرنسا وإفريقيا أو ما أطلق عليه بنهاية حقبة في العلاقات الفرنسية الأفريقية.

نظرا لما شهده المجتمع الدولي من التغيرات وظهور الأزمات غير الدولاتية التي أثرت على مسار السياسية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا ، بالرغم من التراجعات التكتيكية و الإستراتيجية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات في المنطقة ، إلا أنها ظلت محافظة على مصالحها من خلال زيادة الاستثمارات في إفريقيا وإبرام اتفاقيات الثنائية مع مستعمراتها السابقة في المجال الثقافي [15].

شهدت السياسة الفرنسية الإفريقية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي نوعا من التحول والتغير في سلوكياتها ومحدداتها تجاه إفريقيا خاصة منطقة غرب إفريقيا وبعبارة أخرى،شهدت هذه الفترة توتر في العلاقات الفرنسية الإفريقية بين تصفية الاستعمار في العلاقات الفرنسية الأفريقية بفك الارتباط الاقتصادي والمالي و السياسي وبين عودة وانتشار القواعد العسكرية في أفريقيا (الدول التي تشهد انقلابات عسكرية، والنزاعات الاثنية)[16].

ثانيا: نهاية علاقة الأبوية بين فرنسا و أفريقيا

أعلن كل من رئيس فرانسوا ميتران (في مطلع التسعينات القرن الماضي) ونيكولا ساركوزي منذ توليه مقاليد الحكم عام 2007 عن نهاية العلاقة التقليدية التي ربطت بين فرنسا و بلدان إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى وانتهاج سياسة جديدة قائمة على دعم سياسية إفريقيا للأفارقة قائمة على احترام قواعد الحكم الراشد ، و اداخل الإصلاحات السياسية، وترسيخ القيم الديمقراطية، وإدارة الأزمات العسكرية والدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا[17].

فبعد وصول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لقصر الإليزيه عام 2007 تعهد بتغيير علاقات فرنسا مع مستعمراتها السابقة ووضع نهاية لإستراتيجية فرنسا- إفريقيا ، إلا أن تصريحات ساركوزي تعرضت للانتقاد من قبل الباحثين السياسيين وذلك راجع للتناقض الذي وقع فيه الرئيس ساركوزي إذ لجأ في بعض القضايا إلى لغة الأبوية،وهذا ما يدل على العلاقة قوية التي تربط فرنسا مع إفريقيا خاصة الجانب الثقافي في ضوء مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي-الأوروبي في نوفمبر 2010 حيث صرح الرئيس الفرنسي من خلاله على تعزيز العلاقة السياسية و الثقافية مع البلدان الإفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة المؤسسات الرسمية بالإضافة إلى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية شعبها من التهديدات غير الدولاتية. ويتضح لنا أن سياسة ساركوزي أكثر واقعية في تحديد علاقة جديدة بين فرنسا وبلدان إفريقيا خاصة غرب إفريقيا التي تعتبر منطقة إستراتيجية لفرنسا التي تحاول المحافظة عليها باستخدام أساليب وآليات أخرى أكثر فعالية لحماية مصالحها[18].

ومع تصاعد وتعقيد حدة الأزمات التي أصبحت تعج بها القارة الإفريقية منذ بداية القرن الواحد العشرين خاصة مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، فهذه الأزمات شكلت منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية، خاصة

مع صعود الرئيس نيكولا ساركوزي إلى السلطة 2007 والذي طبعها بمقاربته الخاصة لتحسين أدائه وسعيه لربط سياسة باريس بالإفريقية. وكذا العملعلىتعزيز الحضور الفرنسي في المنطقة وحل الأزمات بالاعتماد على الآليات العسكرية كالتدخل في تشاد وساحل العاج[19].

كما استخدمت فرنسا أساليب جديدة لتعزيز مكانتها الدوليةبتقديم المساعدة المالية للبلدان الأفريقية فخلال رئاسة نيكولا ساركوزي (2007-2012) وضعت فرنسا طرق جديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان أفريقيا. إذ ركز ساركوزي على مفاهيم جديدة مثل السلام والأمن والاستقرار، والديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد، والشراكة، و الأهم من ذلك تحولت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا من الأحادية إلى التعددية، فبعد أن تضررت صورة فرنسا وهيبتها في أفريقيا والعالم بدأت فرنسا في إشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في أفريقيا و على سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ السلام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2008 و 2009، وكانت فرنسا أهم عنصر فاعل في دعم عمليات حفظ السلام للاتحاد الأوروبي في أفريقيا عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

بالرغم ان الرئيس نيكولا ساركوزي أكد أن فرنسا يجب أن تغير علاقاتها مع الفرنكوفونية الإفريقية والتقليل من القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة في أفريقيا ، وفي المقابل أثبت التدخل الفرنسي النشط في ليبيا وساحل العاج عام 2011 أنه من الصعب تغيير العلاقة القديمة والأبوية بين فرنسا و البلدان الاستعمارية السابقة. فالمبادئ السياسة الفرنسية ثابتة تجاه غرب إفريقيا لم تتغير مع تغير رؤساء فرنسا الجدد [20].

ثالثا: فرانسوا هولاند و العلاقة الجديدة مع صناع القرار الأفارقة

بعد تولي فرانسوا هولاند مقاليد الحكم عام 2012 حاول بناء علاقة جديدة مع الرؤساء الأفارقة قائمة على تعاون في المجال السياسي من خلال تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وإقامة شراكة مع مع البلدان الإفريقية.

وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الفرنسي هولاند إلى داكار "السنغال" 2012 أين وضح العلاقة الجديدة التي ستربط بين البلدان افريقية وفرنسا حيث صرح أن باريس تفضل التعامل مع الديمقراطيين في حين تبني المواقف معادية مع النخب الفاسدة[21].

كما شدد على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبدأ الاحترام المتبادل الذي يلعب دورا حاسما في تطوير العلاقات بين أفريقيا وفرنسا.ووفقا للقرب الجغرافي والعامل البشري والعلاقات الاقتصادية والطاقة كانت من أهم العوامل التي تؤثر على السياسة الفرنسية في أفريقيا [22].

كما ألقى رئيس الفرنسي هولاند خطابا في مؤتمر السفراء 27 أغسطس 2012 الذي أكد على ثلاثة مجالات هي:

-الشفافية في العلاقات الاقتصادية والتجارية.

- تبني قواعد الديمقراطية واحترام سيادة الدولة.

-تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية ووقف الحديث السلبي عن القارة[23].

فبعد الأحداث الربيع العربيوالانفلات الأمني الذي يهددمنطقة الساحل الإفريقي خاصة مع انفجار أزمة الأمنية في مالي والتخوف من انتقال العدوى إلى الدول المجاورة ،وجدت فرنسا فرصة لتعزيز نفوذها في المنطقة الأمر الذي أثار النقاش داخلا في الأوساط العلمية والسياسية حول مسألة قطع علاقة الأبوية خاصة بين فرنسا وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء منذ أكثر من خمسة عقود.

بالرغم أن فرانسوا هولند حاول إحداث تغيير في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا قائمة على الشراكة والاعتماد المتبادل وحل الأزمات بالآليات السلمية القائمة على الحوار،إلا أن الواقع يثبت أن سياسية فرانسوا هولند لم تختلف عن سابقيه ميتراني وساركوزي ويتضح ذلك من خلال تدخل فرنسا في شمال مالي بحجة مكافحة الإرهاب وإعادة الاستقرار الأمني للمنطقة ، وإنما هدف الأساسي من التدخل هو حماية مصالحها الخاصة.

المبحث الثاني: فرنسا و التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

أولا. الفرنك الإفريقي: بين التبعية الفرنسية والتنمية الاقتصادية

بعد نيل معظم الدول الإفريقية استقلالها صدر مرسوم إنشاء تشريعات العملة المشتركة لجميع أراضي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، للحفاظ على منطقة الفرنك بعد استقلال الدول الإفريقية ، قامت فرنسا بتوقيع اتفاقيات ثنائية التعاون النقدي مع مستعمراتها السابقة وتشمل منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين:

1-الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) : الذي أنشأ في 10 يناير 1994 بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في داكار(السنغال) من قبل سبعة بلدان غرب إفريقيا تستخدم عملة موحدة هي الفرنك الإفريقي ، وهذه البلدان هي: بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنغال وتوغو، وانظم إليها غينيا بيساو (المستعمرة البرتغالية)2 ماي 1997[24].

2- مجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC): تأسست هذه المجموعة في 16 مارس 1994 في انجمينا (تشاد) وتضم 6 دول هي: الكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية ، تشاد. ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 1999. ويقع المقر الرسمي للمجموعة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى. وقد أُنشئت هذه المجموعة لتحل

محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا[25].

وتعتبر بلدان منطقة الفرنك الإفريقي (غرب،وسط إفريقيا) من بين الدول التي لجأت لربط عملتها بعملة أخرى ، وجدير بالملاحظة أن الفترة الممتدة بين 1948 إلى 1994 عرفت بثبات سعر التحويل بين الفرنك الإفريقي و الفرنك الفرنسي (1 الفرنك الفرنسي يساوي 50 فرنك إفريقيا) لجأت البلدان 14 إلى تخفيض قيمة عملتها بنسبة 50% لها لمواجهة الصدمات الخارجية وتباطؤ النمو في 12 يناير 1994 (1الفرنك الفرنسي يساوي 100 فرنك إفريقي) وذلك لتتطابق قيمته الفعلية في السوق[26].

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن فرنسا منحت لمنطقة الفرنك الإفريقي ميزة إستراتيجية عن غيرها من الدول الإفريقية ومتمثلة في : الحرية الكاملة من التحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي وثم يمكنهم من تحويلها إلى العملات العالمية الأخرى وهذه الميزة يتمنع بها الفرنك الإفريقي بخلاف أية عملة افريقية أخرى ، حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلى فرنسا و خلق الأسواق التجارية في القارة وزيادة عملية التبادل التجاري بين فرنسا وإفريقيا[27].

أما البعض الأخر يرى أن اتفاقيات التعاون النقدي بين منطقة الفرنك إفريقي وفرنسا لا زالت تفرض على دول المنطقة إيداع 50 بالمئة من احتياطاتها التحويلية في الخزينة الفرنسية ، تمكنت السياسة الفرنسية من السيطرة على النظام النقدي لمستعمراتها السابقة وخلق حالة اللاستقرار في منطقة الفرك الإفريقي. الأمر الذي فرض على الدول المعنية إعادة النظر في بنود الاتفاقيةبمايخدم المصالح الإفريقية والفرنسية، لأن صيغتها الحالية تؤدي إلى استنزافوتردي الاقتصاد الإفريقي[28].

تسعى فرنسا من خلال سياساتها لإيجاد مكانا لنفسها أو العودة إلى مستعمراتها السابقة خاصة غرب إفريقيا للحفاظ على نفوذها وعزل منافسيها في منطقة الساحل الإفريقي بعد زيادة عمليات التنقيب عن النفط في هذه منطقة لتعويض أي نقص قد ينتج عن إقدام إيران على غلق مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر عبره جزء كبير من النفط الخليجي إلى بقية العالم(أمريكا، آسيا، أوروبا)، ومن بين الدول الإفريقية التي تسعى فرنسا للحفاظ على نفوذها يمكن ذكرها كالأتي:

1-**ساحل العاج**

تعتبر ساحل العاج دولة غنية بالمعادن (الذهب والماس بالإضافة لنفط) وهي الشريك الأول لفرنسا في أفريقيا في المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ تحتل المركز الأول في المبادلات التجارية مع لفرنسا بعد نيجيريا وجنوب أفريقيا، وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في ساحل العاج، إذ تستحوذ استثماراتها على 68% من مجمل الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى 27% من رأس مال المؤسسات الإيفوارية بيد شركات فرنسية و أكثر من 600 شركة لرجال أعمال فرنسيين.

2-**نيجيريا**

يبلغ احتياطي النفط في نيجيريا العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نحو 36 مليار، أما حجم إنتاجها النفطي فيصل إلى 27 مليون برميل. وخلال السنوات الماضية كانت نيجيريا من بين الدول التي تشهد تطور في قطاعها الاقتصادي، إلا أن تراجع أسعار النفط كانت له عواقب وخيمة على النمو في نيجيريا فما بين عامي 2004 و 2014 كان متوسط النمو هو 6.8%، إلا أنه تراجع منذ سنة 2015 ومقدر ب4.1%، وهذا ما يوضح أن الاقتصاد في نيجيريا قائم على النفط ويمثل 90% من عائدات التصدير ولهذا يرى صندوق النقد الدولي أنه حان الوقت لكي تتخذ نيجيريا - التي تسعى لاقتراض 9 مليارات دولار وذلك ناجم عن تراجع سعر النفط[29].

3-**بوركينا فاسو**

تشتهربوركينافاسوبصادرات القطن والذهب للحصول على عائدات مرتفعة، بالرغم هشاشة القاعدة الصناعية إلا أنها شهدت نمو اقتصادي ب 6.4 بالمئة، إذ شرعت بوركينافاسو في الخصخصة التدريجية للشركات المملوكة للدولة في عام 2004 مثلت شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة النمو الاقتصادي إذ أقرت التشريعات لصالح قطاع التعدين وزيادة نشاط البحث والتنقيب عن الذهب والإنتاج .

بحلول عام2010،أصبح الذهب المصدر الرئيسي لعائدات التصدير وقد تضاعف تعدين الذهب بين عامي 2009و 2010،كما شيدت اثنين من مشاريع التعدين الجديدة في الربع الثالث من عام 2011 [30].

4-**غينيا الاستوائية**

يصل احتياطها النفطي بنصف مليار برميل بإنتاج يتراوح ما بين 400 ألف و600 ألف برميل يوميًا، وتمتلك حاليا أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط.

تسعى الشركات العاملة بها خاصة الأمريكية، إلى رفع إنتاجها إلى 740 ألف برميل يوميًا في عام 2020، وتعمل شركة «إكسون موبيل» الأمريكية بالتنقيب في حقلي«سيبا» و«أوكوميه» الذي بدأ الإنتاج بهما عامي 2000 و2006، وتشير توقعات المراقبين إلى أن غينيا الاستوائية ستكون من البلدان الصاعدة في أفريقيا بحلول عام 2020.

5-**تشاد**

بدأ اكتشاف البترول فى تشاد عام 1970 فى منطقة ميدوبا الجنوبية، إلا أن الصراعات المستمرة على السلطة والعنف الذي عم أرجاء البلاد جعل هذه الاكتشافات بلا جدوى، ولم يعاود أحد الحديث عن البترول في تشاد إلا في 1998 بمبادرة

من البنك الدولي الذي ألمح إلى إمكانية تمويل المشروع وخط الأنابيب وفق شروط البنك، ثم بدأت تشاد بإنتاج أول برميل من النفط في يوليو 2003 من حوض دوبا جنوب البلاد، وتصدر إنتاجها عبر خط الأنابيب التشادي ـالكاميروني[31].

6-مالي

تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، حيث ارتفع إنتاج الذهب بسرعة فائقة متضاعفًا إلى 49 طنا مكعبا عام 2008 م، والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي من قبل شركة إيطالية عام 2010، لذا تسعى فرنسا إيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي [32].

ويتضح لنا أن فرنسا لديها مصالح إستراتيجية واقتصادية في مالي نظرا لما تزخر به من الثروات الطبيعية، وطبقا لتصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 يناير 2013 يقول فيه "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة"[33].

ومن خلال هذا التصريح نستشف أن المصالح الفرنسية متعقلة أساس باستحواذ على اليورانيوم في الصحراء الإفريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورنيوم في العالم فضلا عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام[34]

اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على الموارد الأولية من القارة الإفريقية خاصة منطقة غرب إفريقيا بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة و بناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة "اريفا" التي تعتبر من بين الشركات الرائدة في مجال الطاقة خاصة النووية التي تأسست في 2001 و تتنوع تخصصاتها بين إنتاج الوقود النووي، وإنشاء وصيانة المحطات النووية، وتوفير أعمدة الوقود النووي[35].

إذ تنتج "اريفا" ثلث إجمالي انتاجها من اليورانيوم من منطقة ارليت الواقعة شمال النيجر، وكذلك ايمورارين، وتزود شركة "أريفا" (AREVA) الفرنسية أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة "أو دي إف"(ODF) للكهرباء في فرنسا [36].

وتشير الدراسات أن حقول اليورانيوم بالنيجر تمد فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها لذلك أي تهديد يستهدف الاستقرار الأمني والسياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد الأمن الفرنسي [37].

عملت شركة أريفا في دولة النيجر عن طريق شركة تابعة لها تسمى أريفا النيجر التي تقوم بتنسيق عمل الشركات الفرعية التي تدير المناجم الثلاثة، وهي سوماير، وكومياك، وإيمورارن مع الشركة الأم.

وتبلغ حصيلة استخراج الشركات الفرنسية من يورانيوم النيجر منذ العام 1971 إلى غاية سنة 2012 يقدر مجموعه (110 آلاف طن) تم استخراجها من منجمي سوماير، وكومياك، أما منجم إيمورارن الجديد الذي لا يزال قيد التجهيز فيفترض أن ينتج خمسة آلاف طن سنويا على مدى 35 سنة قادمة.

تشهد المنطقة تنافس دولي للاستثمار في قطاع التعدين خاصة بعد زيادة استثمار النفط واليورانيوم والفوسفات، ويمكن أن نذكر الشركة الايطالية التي اكتشفت النفط واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي في عام 2010، و في مجال النفط فقد منحت حكومة الرئيس المالي السابق "أمادو تومانيتوري" عقود التنقيب لـ 6 شركات أجنبية مختلفة، ذلك إلى جانب الشركات الوطنية، وهي شيفرون الأمريكية Chevron وإيكسون Exxon وإيلف الفرنسية Elf تعاقبت على اكتشاف الاحتياطات النفطية منذ السبعينيات، فالأطماع النفطية في منطقة حوض تاودنيTaoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقًا نحو إقليم مالي أثبت وجود احتياطات مهمة من النفط، حيث أن الجزء الشمالي من الحوض يحظى باهتمام من جانب عدد من الشركات وعلى رأسها الشركة الإيطالية إيني ENI)، بالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك اللتين تنقبان في المنطقتين المحددتين من جانب الحكومة المالية [38].

ثانيا: تصاعد نفوذ الأمريكي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي

إنتراجعنفوذالدولالاستعمارية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة،أظهرتنافس بينالصينوالولاياتالمت حدةعلىالمواقع الإستراتيجية الغنية بالمواردالموجودةفيالقارة. إذ تعتمد الصين في تعاملها مع دول الساحل الإفريقي علىمفهوم "القوةالناعمة" و ذلك ببناءشراكةاقتصاديةإستراتجية،أما الولايات المتحدة الأميركية ربطت إستراتيجيتها تجاه منطقة الساحل الإفريقي بتقديم المساعدات المالية مقابل التزام الدول منطقة الساحل الإفريقي بمبادئ الديمقراطية بما عرف بمصطلح "المشروطية السياسية".

أ-الولايات المتحدة الأمريكية و بناء علاقتها الاقتصادية مع دول الساحل الإفريقي

اتجهت الإستراتيجية الأمريكية في بداية التسعينيات إلى إعادة إحياء علاقتها مع الدول الإفريقية خاصة مع دول الساحل الإفريقي نظر اللروابط الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية بين الفضاء ين.

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية، إذ تمتلك منطقة غرب إفريقيا حوالي 60 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية [39]، و تعتبر نيجيريا من أهم المحطات الأساسية التي تمول الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 47 %من النفط.

ومن أجل تأمين مصادر الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء

تبنت السياسة الأمريكية عديد من آليات و يمكن ذكرها من خلال أربعة محاور أساسية:

أولا: دعم التبادل التجاري بين الطرفين : احتضنت القمة أمريكية- افريقية موضوع "الاستثمار في الجيل القادم" التي تناولت القضايا حول الاستثمار، والتنمية، والأمن، والزراعة، والكهرباء في إفريقيا، وكذلك قضايا الحكم الرشيد، والحريات. كما أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مؤتمر صحفي نجاح القمة في تحقيق توسيع نطاق التجارة والاستثمارات في إفريقيا و تعزيز التنمية في إفريقيا[40].

ثانيا:العمل علىتسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابا تالداخلية، خاصة في مناطق النفطية، ولذا لعبت الولايات المتحدة دورا في التوصل لتسوية صراعاتمزمنةمثلأنجولافيأبريل 2002 مو تدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال 2003 م، كمالعبت الشركات الأمريكية دورا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عام 2002م وذلك من أجل الحفاظ علىمصالحها النفطية.

ثالثا: تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي، وفي هذا الإطار أعلنت شركة شيفرون تكساكو في 2002 مأنها ستستثمر 20 مليار دولار عام 2007 مفي النفط الإفريقي، أصبحت الولايات المتحدة تستورد من غرب إفريقيا نحو 1.5 مليون برميل يوميا، وهذا مادفع الكونجرس الأمريكي إلىإصدار تقرير بجعل خليج غينيا منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدةالأمريكية.

رابعا : تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ماتجسد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام 2001م، والذي يقوم علىفرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلىالولايات المتحدة فضلا عن تنشيط دورالمنظمات الدولية غيرالحكومية [41] .

ونلاحظ مما سبق أن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الساحل والصحراء الكبرى بعد الحرب الباردة كان مرتبط بتقوية الروابط التجارية وزيادة الاستثمار في القطاع النفطي ،مع مطلع الألفية الثالثة غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه المنطقة و إعلان عن الإستراتيجية الأمنية الجديدة (يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري للحفاظ على نفوذ الأمريكي وسيطرته على منابع النفطية الإفريقية).

ثالثا -تواجد الصينيفي منطقة الساحل الإفريقي

يعود الاهتمام الصين بالقارة الإفريقية إبان الحرب الباردة عند دعمها لحركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي وظهرت من خلال مؤتمر باندونج عام 1955م وتمسكها بمجموعة من المبادئ نذكر منها: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية[42].

استطاعتالصينخلالسنواتقليلةأنتصبحالشريكالذيبليالولاي اتالمتحدةوفرنسافيالقارةالإفريقية،حيثارتفعت التجارةبين الصين وإفريقيا نحو 36 % عام 2005 أي 39.7 بليون دولاربناء على الإحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلىتوقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار.

و لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية اتخذت الصين عددا من الإجراءات من بينها:

-إلغاء الرسوم الجمركية علىالسلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموا.

-تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادي)مساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شئونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بالدول الإفريقية خلال الطرق السلمية[43].

-مصادق المنتدى الخامس للتعاون الأفريقي الصيني في بكين عام 2012 على خطة عمل للفترة ما بين 2013-2015، تقضي بحصول الدول الأفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ20 مليارادولار لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة.

-زيادة استثمار الشركات الصينية الذي بلغ عددها 2000 شركة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة والاستثمار، ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري؛ هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين[44].

إن إدراك الصين لأهمية القارة الأفريقية ينبع من منطلقات اقتصادية بحتة نظرا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا، ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب المتواجدين في الساحة الإفريقية، بعد إن استغلت الرغبة الإفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي فرضتها أوربا والولايات المتحدة في تعاملاتها معها، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط في منطقة الساحل الإفريقي و في القارةالسمراء.

المبحث الثالث: قواعد العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: بين حماية مصالحها وتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة

إن التعاون العسكري والأمني الفرنسي مع معظم دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر)، ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينافاسو والسنغال بالإضافة إلى الخبرة التاريخية بشؤون المنطقة

بحكم العوامل الاستعمارية والثقافية وارتباط المنطقة بشبه مربع النفوذ الفرنسي التقليدي في منطقة إفريقيا الغربية.

فالمنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل انفجارا لأزمات الأمنية فيها،كان يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دول المنطقة دون تورط القوات الفرنسية مباشرة،وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البني المؤسساتية داخل هذه الدول انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب[45].

أولا: القوات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (1960-1990)

عند قراءة السياسية الفرنسية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ إنهاء الاستعمار التقليدي ، نجد أن أغلبية الباحثين المختصين في الشؤون السياسة الإفريقية يرون أن القوى الاستعمارية السابقة المتمثلة في (بريطانيا والبرتغال) انسحبت من القارة الأفريقية بعد إنهاء الاستعمار، خلافا عن باريس التي أكدت وجودها واستمرارها في البلدان المستقلة حديثا في غرب ووسط أفريقيا بواسطة الروابط اللغوية. ولم تقتصر السياسة الأفريقية الفرنسية على تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية وإنما اشتملت على عنصر هام متمثل في الجانب العسكري، الذي يقوم على ثلاث ركائز:

-قواعد عسكرية دائمة.

- التعاون العسكري.

- التدخلات العسكرية الغاية منها الحفاظ على النخب السياسية الصديقة في حالة حدوث الحراك الاجتماعي أو انفجار النزاعات الاثنية.

وقد تم تفسير هذه السياسة الفرنسية بأنها محاولة الحفاظ على نفوذها في المنطقة، وأن باريس لا تسعى فقط لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي في القارة الأفريقية وإنما الحد من تأثير بريطانيا والولايات المتحدة على سياسات الدول الإفريقية خاصة غرب إفريقيا [46].

لعبت فرنسا دورا قياديا في مستعمراتها الإفريقية السابقة الإفريقية السابقة(الدول الفرنكوفونية)بعد إنهاءعملية الاستعمار، وتوقيع السلطات الفرنسية نحو عشرين اتفاقية مع الدول الإفريقية و التي تتضمن:

-اتفاقيات المساعدة العسكرية التقنية (AMT) التي تغطي تعليم وتدريب القوى الوطنية لبلدان الأفريقية وقعت فرنسا هذه الاتفاقية مع 23 دولة افريقية.

- الاتفاقات الدفاعية :التي استغلتها فرنسا لتعزيز تواجدها في المنطقة بحجة التدخل لإعادة استقرار الأمني لدول التي تشهد حراك تمردي ، وتمكنت فرنسا من توقيع هذه الاتفاقية مع 8 دول إفريقيا ، وفي أواخر 1970 ثم تغير اسم هذه الاتفاقية ليطلق عليها في ماي 2009 باسم "اتفاقيات شراكة الدفاع" [47].

كما ذكر في هذه الاتفاقية أن فرنسا يمكن أن تتدخل عسكريا بناء على طلب الدول الإفريقية. وفقا لذلك تدخلت فرنسا عسكريا 12 مرة في بعض البلدان الأفريقية بين عامي 1960 و 1963 بناء على طلب من الدول الأفريقية. وعلاوة على ذلك فإن اتفاقيات الدفاع تلزم الجانبين التقيد بشروط فعلى سبيل المثال تم السماح للدول الأفريقية بتصدير المواد الخام فقط لفرنسا ، كما استغلت فرنسا هذه اتفاقية بإدارة الأزمات الإثنية بما يضمن استمرار نفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة، حيث ساهمت فرنسا في تعقيد الأزمة النيجرية والتي عرفت ب حرب بيافرا بدءا من 1967 إلى 1970 وذلك بدعم أطراف النزاع بالأسلحة [48].

وتميزت السياسة الأمنية الفرنسية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بفك الارتباط العسكري (إذ تم تخفيض عدد الجنود من 8000 إلى 5600 جندي خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2002). و تتركيز هذه القوات في خمسة مواقع (أبيدجان وداكار، جيبوتي، ليبرفيل ونجامينا)، أن تخلي فرنسا عن دورها العسكري في منطقة فرانك إفريقي هو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين (بانغي وبوار في جمهورية أفريقيا الوسطى) و نقل تدريبات عسكرية من فرنسا إلى أربعة مراكز تدريبية إقليمية في إفريقيا (تييس في السنغال، كوليكورو في مالي، وبواكيه في كوت ديفوار)[49].

ثانيا : عودة فرنسا عسكريا في منطقة الساحل الإفريقي في عهد نيكولا ساركوزي وفرانسو هولاند

تميزت السياسة الفرنسية فيعهد الرئيس ساركوزي بين الاستمرار في اتباع سياسة " فرنسا افريقية " لتدخل في شؤون الدول الأفريقية من اجل حماية مصالحها في منطقة مع الاهتمام بالتلازم بين مسار التنمية من جهة والشفافية والديمقراطية والحكم الرشيد من جهة أخرى.

أن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه إفريقيا بدءا من 2008 تمثلت في إعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها الأفارقة ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي على تجديد اتفاقية الدفاع مع مستعمراتها السابقة، حيث اعتبرها أكثر شفافية عن سابقتها التي تتضمن شروط سرية تسمح للجيش الفرنسي بتدخل في منطقة عند حدوث الاضطرابات الداخلية أو نزاعات الاثنية أو صراع على السلطة، فإن تجديد اتفاقية يعطي فرنسا مسؤوليات خاصة في مسائل المساعدة العسكرية [50] .

واصلت فرنسا تدخلها العسكري في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي ، حيث صرح الرئيس نكولا ساركوزي عن استعداد بلاده للتدخل في الأزمة التي تشهدها تشاد دعما للحكومة التي يترأسها

ادريس ديبّي في مواجهة المتمردين إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتمكنت القوات العسكرية الفرنسية من قصف مواقع حركة المتمردين.

إن التدخل الفرنسي في تشاد طرح جدل في أوساط شركائها الأوروبيين وخاصة ألمانيا، التي ترى أن فرنسا تستغل الاتحاد الأوروبي لحماية مصالحها في منطقة بدعمها لنظام الديكتاتوري التشادي [51].

ومع تولي رئيس فرانسوا هولاند مقاليد الحكم عام 2012 قررت فرنسا إعادة توزيع قواتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، لاحتواء حراك التمرد الذي يهدد كيان الدولة وتفكيك المنظمات الإرهابية ومواجهة الجماعات الجهادية بعد انهيار النظام الليبي انتقلت العدوة إلى مالي بعد عودة المتمردين المسلحين الى شمال مالي ، ونظرا لتعقيد الأزمة في مالي وعدم قدرة الحكومة المركزية السيطرة على كافة أقاليمها خاصة الشمالية، لجأت الحكومة المالية لطلب المساعدة من القوى الإقليمية والدولية خاصة فرنسا التي تعتبر شريك استراتيجي لدولة مالي.

مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي في 20 ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة فى الشمال سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية في منطقة حوالي 1700 جندي ، بينما سارعت قوات الإكواس التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ لانتداب قوة إفريقية وفق القرار الأممي 1012 واللحاق بالقوة الفرنسية[52].

جدول : تطور الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، 1960 ـ2014

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
الجيش الفرنسي في إفريقيا	30000	20000	15000	10000	8405	8515	9350	6596

Valentin Germain, 50 ans d'OPEX en Afrique(1964 - 2014). Septembre 2015,p.19

ومن أجل تدارك الأمر بادرت فرنسا لإضفاء الشرعية على العملية العسكرية في مالي من خلال ثلاث خطوات:

أولا: تدخلت فرنسا عسكريا في مالي بناء على طلب الحكومة المالية

ثانيا:تعاونت فرنسا مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في مالي ، فإصدار مجلس الأمن قرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 لعبت دورا حاسما في إضفاء الشرعية على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

ثالثا:التعاون المشترك بين القوات العسكرية الفرنسية و قوات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) [53].

صرح رئيس الوزراء الفرنسي أن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

-وقف تقدم الجماعات الإرهابية اتجاه الجنوب،

-الحفاظ على سلامة أراضي دولة مالي واستعادة وحدتها الترابية وتحقيق الاستقرار الأمني .

-التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن

إن التحرك السريع للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي الهدف منه حماية المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الإقليم فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذي تحتويه الأراضي النيجر حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريفا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشدد في شمال مالي هذا الإقليم في نشر الفوضى في الدول المجاورة [54].

وبعد فشل الحملة العسكرية الفرنسية في مالي في تحقيق أهدافها والمتمثلة أساسا في القضاء على الإرهاب في شمال مالي، وحل الأزمة السياسية والأمنية بين الحكومة المركزية باماكو و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد[55]وعليه صرح وزير الدفاع الفرنسي جان-ايف لو دريان أن الوحدات العسكرية الفرنسية، ستبدأ الانسحاب من مالي في أفريل 2013 أن القوات الإفريقية هي التي ستحل محل الجنود الفرنسيين في مالي.

إن تناقض السياسة الخارجية الفرنسية في عهد هولاند بين تصرحات المسؤولين الفرنسيين والممارسة الهشة أفقدها مصداقيتها على السياسة العالمية[56].

و يمكن القول أن التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا لعبت دورا هاما في حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة ، فالتدخل العسكري الفرنسي مستمر في منطقة الساحل الإفريقي اضر باستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي على وجه الخصوص و عرقل عملية التنمية الديمقراطية وعزز الأنظمة الدكتاتورية وكانت أهم أهداف التدخلات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي على النحو التالي:

1-الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

2-حماية مواطنيها من التهديدات الإرهابية .

3-حماية الأنظمة السياسية التي ترعى مصالحها الاقتصادية

والسياسية و الإستراتيجية خاصة مع باريس.

4- توسيع دائرة نفوذها في المنطقة الناطقة باللغة الفرنسية.

5-محاربة المتمردين الذين يهددون الأنظمة العميلة.

6-زيادة دورها القيادي من خلال التدخلات العسكرية في السياسة الدولية [57].

من خلال ما تقدم تعتبر منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي لفرنسا، وتحاول فرنسا أن تظل قريبة من منطقة باستخدام آليات جديدة لتعزيز التعاون في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

خاتمة

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقاتها مع مستعمراتها الإفريقية السابقة ، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة التي طبقتها في بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ونتيجة للمتغيرات الدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد و سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، غيرت فرنسا سياستها تجاه إفريقيا لمواكبة التغيرات الدولية ، ومواجهة نفوذ الأمريكي في القارة .

كما تقوم الحكومة الفرنسية بوضع آليات وأساليب جديدة وتبني سياسات هادفة لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في مختلف القطاعات لمساعدة هذه الدول الهشة للخروج من دوامة الأزمات وتحقيق الاستقرار الأمني للمنطقة.

و نستنتج أن مستقبل العلاقات الفرنسية – الإفريقية مرتبط بمشاريع التنموية باعتبارها الحل الوحيد لخلق بيئة آمنة في منطقة ، وهذا ما تم تأكيده في قمة الإفريقية. الفرنسية التي انعقدت في جانفي 2017 بالعاصمة باماكو (مالي) أن العلاقة الفرنسية الإفريقية تكون مبنية على الشراكة والسلم والنمو وتقوم فرنسا من خلالها بتقييم علاقتها الاقتصادية مع مستعمراتها السابقة، ومحاولة الدفاع عن مقارباتها الخاصة برسم مستقبل علاقاتها مع مختلف البلدان الإفريقية بما فيها تلك الناطقة بالإنجليزية.

الهوامش

1-علي مزروعي، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا منذ عام 1935)،المجلد 8، اليونسكو 1998، ص.205.

2-Priscille Guinant ,La politique de la France en Afriquesubsaharienne après les indépendances.Toulouse :I.E.P.2013.p.9.

3-أمينة العريمي، استراتيجية "فرنسافريك / francafrique" في أفريقيا، ينظر لرابط:

http://afrikaar.com/12899/

4- Aline Leboeuf,La Politique Africaine De La France sous Francois hollande, Programme Afrique subsaharienne, Ifri, 2014.p6.

5 - محمد كريشان، "جذور الصراع في ساحل العاج وصراع المصالح الأجنبية"، ينظر لرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/current-issues/2005/1/10/

6 - Abdurrahim Sıradağ , Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal, Vol 3. Issue 1, Spring 2014 ,p.110.

7-أمينة العريمي،استراتيجية "فرنسافريك / francafrique" في أفريقيا، ينظر لرابط:http://afrikaar.com/12899/

8 - Tobias Koepf ,France and EU Military Crisis Management in Sub-Saharan Africa – No (more) hidden agenda, Paper to be presented at "The European Union in International Affairs 2010 , A Garnet Conference Brussels, 22-24 April 2010,p.8.

9- Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,p.112.

10-Priscille Guinant ,La politique de la France en Afrique subsaharienne après lesindépendances.Toulouse :I.E.P.2013,pp.16, 20.

11-Cristina Barrios,France in Africa: from paternalism to pragmatism,Policy brief fried Aeuropean think tank for globalaction,Nº 58 , November 2010,p.20.

12- Priscille Guinant ,op cit ,p.16.

13 - Cristina Barrios,op cit,p.02.

14- عبد الغاني دندان،" ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية "،المجلة العربية للعلوم السياسية، ص.12.

15-Guy Martin,France's African Policy In Transitton: Disengagement And Redeploymenta, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois at UrbanaChampaign, Champaign, Il (3 March 2000) ,p08.

16 -ibid, op cit.09.

17- Aline Leboeuf , op cit ,p.07.

18- عادل مساوي ، المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،الدوحة ، فبراير/شباط 2013،ص4.

19-مرجع نفسه،ص.5

20- Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,pp.114, 115.

21-Aline Leboeuf , op cit ,p.21.

22- Abdurrahim Sıradağ ,Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal, Vol 3. Issue 1, Spring 2014

23- Aline Leboeuf , op cit,p.22.

24- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض النضراء الطوعي لسياسة المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبنين والسنغال، تقرير توليفي ، نيويورك وجنيف 2007،ص.3.

25- الحسين الشيخ العلوي، الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسيَّة طال أمدُها،تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ،4 ماي 2016،ص.3.

26- اندرو بيرغ ، ادواردو بوريتزتين ، الدولرة الكاملة المزايا والعيوب، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، سلسلة 24، 2000،ص.19.

27-Aline Leboeuf , op cit,p.11.

28- ستيفان بلونج، تر: سيدي .م. وَيدراوغو، "الفرنك الإفريقي .....وضرورة تغيير قواعد اللعبة"،قراءات الافريقية ، ينظر لرابط:

http://www.qiraatafrican.com/

29-منة مصطفى ،بالأرقام تعرّف على النفط الأفريقي .. الإنتاج والاحتياطيات، مارس 22، 2016

http://marketsvoice.com

30- اندرو وارنر ، الانتعاش المستعصي ، التمويل والتنمية ، سبتمبر 2013،ص23.

31- مرجع نفسه،ص 24.

32- عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، قراءات إفريقية، ينظر لرابط:

http://www.qiraatafrican.com/home/new

33- مادى ابراهيم كانتى، لماذا تدخلت فرنسا في مالي..؟، ينظر لرابط:

http://majmau-africans.blogspot.com/2013/03/blog-post_2517.html

34- Madi Ibrahim Kanti ,The French Intervention in Mali,AfricanPerspectives, Volume 11 - Issue 38 – 2013,p.18.

35- الجزيرة، آريفا.. الذراع الصناعية للنووي الفرنسي، ينظر لرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/7/28

36 - Madi Ibrahim Kanti ,op cit,p.19.

37- محمد رجب،"التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح"،العرب دراسات و أبحاث ، 07-05-2015، ص.7

38- Madi Ibrahim Kanti ,op cit ,p.20.

39- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية... والتنافس الدولي" لاستعماري" الجديد في افريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع،مجلة البيان .الرياض: 2010. ص.421.

40- أميرة محمد عبدالحليم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الإفريقية؟، السياسة الدولية، ينظر لرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/20/137/3867

41- نجلاء محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص.423.

42- هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 2010،1991. الأردن: الاجنبيدار زهران للنشر والتوزيع ، ص.96

43- جميلة علاق، استراتيجياتالتنافسالدوليفيمنطقةالساحلوالصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية ع 19 ، ديسمبر 2014، ،ص. 424.

44- الصين تغزو أفريقيا اقتصادياً، تقرير خاص ، ينظر لرابط:

http://alkhaleejonline.net/articles/1432365433392009500/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9

45- عادل مساوي، مرجع سبق ذكره ،ص.04.

46- Tobias Koepf ,France and EU Military Crisis Management in Sub-Saharan Africa – No (more) hidden agenda, Paper to be presented at "The European Union in International Affairs 2010 , A Garnet Conference Brussels, 22-24 April 2010,p.4.

47- Valentin Germain, 50 ans d'OPEX en Afrique(1964 - 2014). Septembre 2015,p.20

48- Abdurrahim Sıradağ,op cit ,p.108

49 - Guy Martin,France's African policy in transittion: disengagement and redeployment, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois at UrbanaChampaign, Champaign, Il (3 March 2000),p.14.

50- Priscille Guinant ,op cit ,p.22.

51- Aline Leboeuf , op cit,p.33.

52- عادل مساوي ،مرجع سبق ذكره، ص.5.

53- Abdurrahim Sıradağ ,op cit ,p.116.

54- أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص

http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=108

55- حلمي عبد الكريم الزعبي، " هل فشل التدخل العسكري الفرنسي في مالي ؟.. ما هي تداعياته المحلية و الإقليمية؟، انظر لرابط:

http://natourcenter.info/portal/2014/05/30

56- Ian Lye ,Monika Roszkowska , INSURGENCY, INSTABILITY, INTERVENTION A snapshot of Mali and the Sahel region threat landscape .Thomson reuters accelus,2013,p.5.

57- Abdurrahim Sıradağ,op cit,p.117.